مؤسسة أرشيف المغرب

"أرشيف المغرب"، مؤسسة عمومية تم إحداثها بموجب القانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.167 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 الموافق ل 30 نونبر 2007؛ وذلك من أجل النهوض بمهمة صيانة تراث الأرشيف الوطني والقيام بتكوين أرشيف عامة وحفظها وتنظيمها وتيسير الاطلاع عليها لأغراض إدارية أو علمية أو اجتماعية أو ثقافية.

ونظرا لأهمية قطاع الأرشيف وطابعه الاستراتيجي، تم تصنيف مؤسسة "أرشيف المغرب" في عداد المؤسسات الاستراتيجية بموجب القانون التنظيمي الصادر بتاريخ 17 نونبر 2012.

يسهر على حكامة المؤسسة مجلس إداري يترأسه الوزير المكلف بالثقافة. ويقوم بتسييرها مدير تم تعيينه بموجب ظهير شريف.

تتألف الموارد البشرية للمؤسسة إلى حدود نهاية 2014 من 40 عونا إضافة إلى المدير. أما مواردها المالية، فقد بلغت سنة 2014 ما قدره 18.500.774,21 درهما، فيما سجل رصيد خزينتها ما قدره 8.606.267,33 درهما. أما فيما يخص النفقات، فقد بلغت برسم السنة المذكورة آنفا ما قدره 9.894.506,88 درهما.

I. ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات

أسفرت مهمة المراقبة التي قام بها المجلس الأعلى للحسابات، عن تسجيل مجموعة من الملاحظات همت ثلاث محاور وهي تقدير مدى إنجاز المؤسسة للمهام المنوطة بها والحكامة والموارد؛ وخلصت إلى إصدار مجموعة من التوصيات.

أولا. تقدير مدى إنجاز المؤسسة للمهام المنوطة بها

بالرغم من أن مؤسسة "أرشيف المغرب" تم تأسيسها بتاريخ 30 نونبر 2007، إلا أن انطلاقتها الفعلية لم تدشن إلا في غضون شهر مايو من سنة 2011، دون سابق تشخيص لوضعية الأرشيف الوطني ودون توفير الوسائل القانونية (لا سيما المراسيم التطبيقية) والبشرية والمادية والمالية المناسبة، وهو ما سيكون له أبلغ الأثر على مسارها التدبيري والمهني.

1. مهمة النهوض ببرنامج تدبير الأرشيف العادية والأرشيف الوسيطة

لقد كشفت المراقبة التي أجراها المجلس أن برنامج تدبير الأرشيف العادية والأرشيف الوسيط، التي بحوزة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المشار إليهم في المادة 3 من القانون المتعلق بالأرشيف وتنسيقه وإعطاء التعليمات في هذا المجال، لم يتم إعداده، وذلك في انتظار دخول المرسوم التطبيقي المتعلق به حيز النفاذ. ولهذا السبب، فإن هذه المهمة لم يتم تفعيلها بعد.

2. مهمة صيانة تراث الأرشيف الوطني والعمل على النهوض به

لوحظ أن المؤسسة لا تقوم بمهمتها الأساسية التي هي علة وجودها، ألا وهي جمع وتكوين الأرشيف العامة النهائية، إذا استثنينا الرصيد الأرشيفي الموروث عن المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، على أن استكمال عملية جمع الرصيد الأرشيفي الذي كان بحوزة المكتبة المذكورة ما زالت تعترضه اختلافات في تأويل الصبغة الأرشيفية لبعض الوثائق المفترض تحويلها إلى مؤسسة "أرشيف المغرب".

علاوة على ذلك، لا ينص القانون المتعلق بالأرشيف على مخالفة الرفض أو التأخر في إيداع الأرشيف النهائية لدى مؤسسة "أرشيف المغرب" من لدن المرافق المنتجة لها، وهذا من شأنه إضعاف سلطة "أرشيف المغرب" في جمع الأرشيف النهائية.

فيما يخص مسألة جمع مصادر الأرشيف المغربي الموجود بالخارج، تجدر الإشارة أن مؤسسة "أرشيف المغرب" لا تتوفر على سياسة واضحة بهذا الخصوص، باستثناء حصولها على بعض النسخ المنشورة على العموم من طرف أرشيف فرنسا الدبلوماسي.

وأما بخصوص الأرشيف المتوفر ببناية "أرشيف المغرب"، فإن الملاحظ أن حجمه لا يتعدى ما قدره 2600 متر خطي. ويعتبر هذا الحجم متواضعا قياسا لحجم الأرشيف الوطني الذي يقدر بمئات آلاف الأمتار خطية، طبقا للتقديرات التي حصلت عليها المؤسسة على إثر الاستمارة الوطنية الموجهة للإدارات المركزية في النصف الثاني من سنة 2015.

وعلى صعيد معالجة الأرشيف فقد لوحظ أن المعالجة، بشقيها المادي والفكري، للأرشيف المنجزة من طرف مؤسسة "أرشيف المغرب" وفق القواعد المتعارف عليها في مجال معالجة الأرشيف، لم تشمل سوى جزء محدود من الأرشيف الموجود لديها، يقدر ب 500 متر خطي وهو ما يناهز فقط 20 بالمائة منه.

وفيما يخص حفظ الأرشيف، فقد لوحظ من جهة، أن الحفظ المسمى "ترميميا" للأرشيف لم يتم تفعيله بعد، من طرف مؤسسة "أرشيف المغرب"، وهو ما من شأنه مفاقمة وضعية الأرشيف المتدهور والأرشيف الذي هو في طور التدهور؛ ذلك أن المؤسسة تكتفي باللجوء للحفظ المسمى "وقائيا".

ومن جهة أخرى، لم تقم مؤسسة "أرشيف المغرب" بعد بتفعيل الحفظ الإلكتروني للأرشيف، مما يجعلها متخلفة عن ركب التدبير الحديث للأرشيف.

وعلى صعيد مهمة تيسير الاطلاع على الأرشيف وتثمين قيمته فقد سجلت، بخصوص تيسير الاطلاع، محصلة محدودة، ومرد ذلك إلى محدودية حجم ومضامين الأرشيف الموجود لدى المؤسسة من جهة أولى، وإلى الفجوة الواسعة بين الحجم القابل للاطلاع عليه والحجم الذي تم وضعه رهن إشارة الراغبين في الاطلاع عليه بعد معالجته وفق القواعد المتعارف عليها في مجال معالجة الأرشيف، من جهة ثانية.

وبخصوص تثمين قيمة الأرشيف، فإن الإنجاز المسجل يبقى غير كاف، كما أن هذا النشاط ظل مقتصرا على المركز. فإذا كانت المؤسسة قد نظمت فعلا أحد عشر نشاطا تحسيسيا وتثمينيا لقيمة الأرشيف، فإن جميع هذه الأنشطة أنجزت بمدينة الرباط، كما أن المؤسسة لا تتوفر على مصلحة تربوية.

3. مهمة وضع معايير للعمليات المتعلقة بالأرشيف

إن هذه المهمة الأساسية لم تعرف بعد، طريقها إلى التفعيل، بسبب تلازمها مع دخول المرسوم التطبيقي الذي يحدد الكيفيات الخاصة بها حيز النفاذ. وتتمثل العمليات التي يفترض من أرشيف المغرب وضع معايير لها في جمع الأرشيف وفرزه وإتلافه وحفظه الوقائي وترميمه ونقله في حوامل مخصصة للأرشيف.

4. مهمة النهوض بمجال الأرشيف عن طريق البحث العلمي والتكوين المهني والتعاون الدولي

فيما يخص البحث العلمي، لوحظ أن المؤسسة لم تقم بأي نشاط فعلي يتعلق بالنهوض بمجال الأرشيف عن طريق البحث العلمي، مع أنها وقعت اتفاقات شراكة مع بعض المؤسسات البحثية.

وفيما يخص التكوين المهني، يسجل للمؤسسة قيامها ببعض عمليات الدعم التقني لبعض المرافق العمومية التي استفادت منها بدون مقابل نظرا لعدم وجود نص تنظيمي يرخص للمؤسسة بتقاضي مقابل عن الخدمات المسداة.

وفيما يخص التعاون الدولي، لوحظ أن المؤسسة لم تنفتح على التجارب الأنجلوسكسونية في مجال "مهنة الأرشيف" والتي تعتبر غنية ورائدة، لا سيما فيما يخص تدبير الأرشيف العادية والأرشيف الوسيطة.

بناء على ما تقدم من ملاحظات، يوصي المجلس بما يلي:

- **تنسيق الجهود مع المكتبة الوطنية للمملكة المغربية من أجل التطبيق الأمين لمقتضيات المادة 40 من القانون المتعلق بالأرشيف، فيما يخص التحويل الكامل للوثائق ذات الصبغة الأرشيفية التي كانت بحوزة المكتبة المذكورة إلى أرشيف المغرب وذلك بكيفية نظامية؛**
- **تسريع إيقاع معالجة الأرشيف من أجل وضع مخطط للتصنيف؛**
- **تفعيل وظيفة الحفظ الترميمي للوثائق المتدهورة والتي هي في طور التدهور؛**
- **بلورة خطة من أجل الانخراط في مشروع للحفظ الإلكتروني للأرشيف؛**
- **تنويع أنشطة التكوين والتعاون من خلال التوجه نجو استكشاف التجربة الأنجلوسكسونية لا سيما في مجال تدبير الأرشيف العادية والأرشيف الوسيطة؛**
- **مضاعفة الجهود مع الشركاء المؤسساتيين وتنويع الشراكات من خلال التوجه نجو شركاء مهنيين جدد داخليا وخارجيا؛**
- **إحداث مصلحة تربوية؛**
- **إثارة مسألة مصادر الأرشيف الوطني الموجودة بالخارج مع الجهات المعنية؛**
- **بلورة حلول ذكية من أجل تحسين نظام الاطلاع على الأرشيف وتيسير مسطرته.**

ثانيا. الحكامة

فيما يخص الإطار المؤسساتي، لوحظ أن حكامة المؤسسة لا تستفيد من دعم جهاز مشترك بين الوزارات تكون مهمته وضع وتتبع تطبيق الاستراتيجية الوطنية لتدبير الأرشيف؛ وذلك سيرا على منوال الممارسات الفضلى الدولية.

كما لا تتوفر مؤسسة "أرشيف المغرب" على مخطط ثلاثي السنوات وهو ما من شأنه حرمانها من رؤية متوسطة المدى.

ومما ينبغي الإشارة إليه كذلك، أن المجلس الإداري لم يعمل على إحداث لجنة التدقيق؛ بالرغم من ورود هذه الملاحظة ضمن التقرير السنوي لمراقب الدولة برسم سنة 2012.

وفيما يخص الإطار التنظيمي، فقد لوحظ أن ثمان وحدات من مجموع الوحدات الخمسة عشر للهيكل التنظيمي هي وحدات شاغرة، ولا يتضمن الهيكل المذكور وحدات خاصة بثلاثة وظائف أساسية في مؤسسة الأرشيف وهي الوظيفة القانونية والوظيفة الرقابية ووظيفة التكوين، كما لا يتضمن أية وحدة ارتباط بالجماعات الترابية في أفق التوجه نحو تدبير لا ممركز للأرشيف.

وأما فيما يخص شروط التدبير، فمما يجدر التنبيه إليه أن المؤسسة لا تتوفر على أدوات أساسية لسلامة وحسن التدبير كدليل المساطر والنظام الداخلي ولائحة توصيف الوظائف وهو ما من شأنه التأثير سلبا على نظام المراقبة الداخلية.

وعليه، يوصي المجلس الأعلى للحسابات بما يلي:

- **العمل مع الجهات المعنية من أجل إحداث جهاز مشترك بين الوزارات يساعد على رسم استراتيجية وطنية لتدبير الأرشيف الوطني، وتتبعها وتقييمها؛**
- **وضع مخطط ثلاثي السنوات؛**
- **إحداث لجنة التدقيق؛**
- **ملء الوحدات الشاغرة بالهيكل التنظيمي؛**
- **إحداث وحدات خاصة بالوظيفة القانونية والوظيفة الرقابية ووظيفة التكوين، وكذا وحدة ارتباط بالجماعات الترابية؛**
- **توفير أدوات التدبير الأساسية كدليل المساطر والنظام الداخلي ولائحة توصيف الوظائف.**

ثالثا. الموارد

1. الموارد البشرية

لوحظ أن النظام الأساسي لأعوان المؤسسة لا يوفر سوى استجابة محدودة لخصوصيات مهنة الأرشيف، كما لا تتوفر المؤسسة على مدونة وطنية لأخلاقيات هذه المهنة.

كما لوحظ أن هناك قصورا في التدبير التوقعي للموارد البشرية، وهو ما تؤشر عليه وثيرة التوظيف بالمؤسسة التي اتجهت نحو الانخفاض ثم الجمود اعتبارا من سنة 2014.

وفيما يخص التكوين، فالمؤسسة لا تتوفر على مخطط للتكوين المستمر يتضمن تدابير للتتبع والتقييم والتثمين طبقا لما ينص عليه النظام الأساسي لأعوان مؤسسة "أرشيف المغرب".

2. الموارد المالية

لوحظ أن المؤسسة لا تمسك المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية طبقا لأحكام نظامها المالي والمحاسبي. كما لوحظ كذلك أنها لا تتوفر على مخطط توقعي للصفقات طبقا لأحكام نظامها الداخلي المتعلق بالصفقات.

3. الموارد المادية والمعلوماتية

فيما يخص الموارد المادية، فإن أبرز ملاحظة تتمثل في عدم استجابة مقر المؤسسة والبنايات التابعة له للمعايير المتعارف عليها عالميا في هذا المجال، مع أن الأرشيف هو "أولا وقبل كل شيء عبارة عن مقر وبنايات"، حسب المبادئ التوجيهية للمجلس الدولي للأرشيف. وأما فيما يخص الموارد المعلوماتية، فالملاحظ أن المؤسسة لا تتوفر على نظام للمعلومات من شأنه ضمان تدبير عصري ورشيد لشؤونها الإدارية والمهنية.

بناء على ما تقدم من ملاحظات، يوصي المجلس بما يلي:

- **السهر على ملاءمة النظام الأساسي لأعوان المؤسسة مع خصوصيات مهنة الأرشيف؛**
- **وضع سياسة للتوظيف تتضمن تدبيرا توقعيا للموارد البشرية؛**
- **وضع مخطط للتكوين المستمر وإحداث وحدة تنظيمية خاصة بوظيفة التكوين؛**
- **إرساء نظام للمحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية؛**
- **وضع الأسس اللازمة لنظام المعلومات.**

II. جواب مدير مؤسسة أرشيف المغرب

(نص الجواب كما ورد)

أولا. تقدير مدى إنجاز المؤسسة للمهام المنوطة بها

1. مهمة النهوض ببرنامج تدبير الأرشيف العادية والأرشيف الوسيطة

إن إعداد المرسوم التطبيقي قد تطلب جهدا كبيرا ساهمت فيه أطر المؤسسة، ولجنة مكونة من ممثلي عدد من الوزارات، دون إغفال ما قدمته الأمانة العامة للحكومة من تأطير تشريعي. وقد تطلب كل ذلك وقتا طويلا كلل بصدور المرسوم في نونبر 2015.

2. مهمة صيانة تراث الأرشيف الوطني والعمل على النهوض به

➢ **فيما يخص الملاحظة المتعلقة بعدم قيام المؤسسة بمهمتها الأساسية التي هي علة وجودها، ألا وهي جمع وتكوين الأرشيف العامة النهائية**

إن تسليم الأرشيفات النهائية العامة إلى المؤسسة يقوم على أسس ثلاثة:

- المرسوم التطبيقي المشار إليه أعلاه.
- تطبيق مقتضياته من لدن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المشار إليهم في المادة 3 من القانون المتعلق بالأرشيف، خاصة فيما يتعلق بإعداد جدول زمني للحفظ، كما هو منصوص عليه في المرسوم التطبيقي سالف الذكر
- وجود مستودعات بمؤسسة أرشيف المغرب لاستقبال الأرشيفات النهائية ذات الفائدة العلمية أو الإحصائية أو التاريخية، بعد الإشراف على إتلاف ما لا يتوفر على أية فائدة.

أما فيما يتعلق بالخلافات الطفيفة التي برزت في وقت ما بين مؤسسة أرشيف المغرب والمكتبة الوطنية في تأويل الصبغة الأرشيفية لبعض الوثائق، فالأمر طبيعي جدا عند إحداث مؤسسة جديدة تتداخل بعض اختصاصاتها مع التي سبقتها في الاهتمام بالتراث الأرشيفي. وقد تم تجاوز ذلك بالحوار الجاد بين الطرفين.

➢ **بخصوص الملاحظة التي مفادها أن القانون المتعلق بالأرشيف لا ينص على مخالفة الرفض أو التأخر في إيداع الأرشيف النهائية لدى مؤسسة "أرشيف المغرب" من لدن المرافق المنتجة لها**

هذا صحيح، ويتعين تدارك هذه الثغرة مستقبلا.

➢ **فيما يخص مسألة جمع مصادر الأرشيف المغربي الموجود بالخارج**

إن المؤسسة فتية وفي طور وضع أسسها ووسائل عملها، ولا يمكنها أن تضع من أولوياتها جمع مصادر الأرشيف المغربي بالخارج في وقت مازالت فيه بعض الأرشيفات النهائية الثمينة مكدسة في مستودعات عدد من المرافق العمومية في ظروف رديئة جدا. ومع ذلك، فالمؤسسة أبرمت، من أجل ذلك الرصيد الموجود بالخارج، اتفاقيات مع أطراف فرنسية عمومية وخاصة وتعتزم القيام بالشيء نفسه مع الجانب الإسباني. وفضلا عن ذلك انضمت المؤسسة في شهر ماي 2015، بتنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون، إلى لجنة جامعة الدول العربية المعنية بالاستراتيجية العربية الموحدة "لاستعادة الأرشيفات العربية المنزوعة والمسلوبة والمنهوبة والمنقولة لدى الدول الأجنبية والاستعمارية". وكانت نتيجة عمل هذه اللجنة صدور قرار في الموضوع من لدن مجلس وزراء الخارجية العرب (8 شتنبر 2016).

➢ **على صعيد معالجة الأرشيف**

نسبة الأرشيف المعالج التي وردت في مشروع الملاحظات **لا تخص سوى فترة زمنية محددة، متمثلة في المدة الزمنية المحصورة بين مارس 2014 ومارس 2015**. فمؤسسة أرشيف المغرب قد تسلمت من المكتبة الوطنية أرشيفا غير معالج ماديا، وهي عملية تتطلب من الوقت والجهد الشيء الكثير. والجدير بالذكر أن معالجة الأرشيف عبارة عن مجموعة عمليات تتم بصفة يومية، وجودة نتائجها مرهونة بتحري الدقة في العمل، وهي تتمثل باختصار في ما يلي: الترتيب- المعالجة المادية- المعالجة الفكرية- التلفيف أو إعادة التلفيف- إعداد أدوات البحث الأرشيفية- إنجاز تقارير عن الحالة المادية للوثائق- مراقبة ظروف الحفظ. وكل هذه العمليات تستدعي الوقت وكثيرا من التركيز حتى تكون النتيجة في المستوى المهني المأمول.

➢ **فيما يخص حفظ الأرشيف المسمى "ترميميا" والحفظ الإلكتروني**

إن ترميم الأرشيف عملية معقدة قد تكون عواقبها وخيمة إذا لم تتم وفق القواعد المهنية المناسبة. ولذا كان من اللازم توفير التكوين المستمر في الخارج لبعض المستخدمين حتى تسند إليهم هذه المهمة. ونأمل أن نفتح محترفا للترميم في غضون سنة 2017.

أما مسألة الحفظ الإلكتروني، فهي لا تنحصر في عملية الرقمنة كما قد يتبادر إلى الأذهان. إنها تؤسس على استراتيجية متكاملة بدءا بتحضير الوثائق حتى تعميم الاستفادة منها. وبعد تلقي بعض مستخدمي المؤسسة لتكوين في هذا الشأن، في إطار التعاون مع الأرشيف الجهوي لمدينة بورضو الفرنسية (دجنبر 2016)، يمكن الآن للمؤسسة أن تقدم على إنجاز هذا المشروع على مراحل.

➢ **بخصوص تثمين قيمة الأرشيف**

كان من الضروري ترسيخ التجربة في المركز قبل الخروج بها إلى جهات أخرى. وفعلا، بعد النجاحات التي تحققت في الرباط، استقبلت عدد من جهات المملكة تظاهرات لتثمين الأرشيف عبارة عن محاضرات أوندوات أو معارض. ويتم ذلك تحت إكراهات أهمها نقص في الموارد البشرية والمادية. فعندما رغبت المؤسسة في اقتناء سيارة نفعية من أجل المساعدة على القيام بعمليات تحسيسية وتواصلية في الجهات، كان رد وزارة المالية: أن "المؤسسة لا تتوفر على استراتيجية خاصة بالأنشطة السالفة الذكر المزمع القيام بها، مع العلم أن عدد المستخدمين المتوفر لديها غير كافي لتنفيذ هذه العملية" (04 أبريل 2016). وهل تستقيم أية استراتيجية دون توفر وسائلها؟

3. مهمة وضع معايير للعمليات المتعلقة بالأرشيف

إن المعايير متضمنة في المرسوم التطبيقي الذي صدر في نونبر 2015. والمؤسسة بصدد الانتهاء من إعداد دليل يبسط مقتضياته، وسيوزع باللغتين العربية والفرنسية على جميع المرافق العمومية خلال 2017.

4. مهمة النهوض بمجال الأرشيف عن طريق البحث العلمي

إن الأوراش التي فتحتها مؤسسة أرشيف المغرب منذ 2012 لتدارك الخصاص المهول في حقل الأرشيف بالمغرب عديدة، ولا يسعها والحالة هذه إلا التصدي لما تعتبره أولويات. أما الانفتاح على التجربة الأنجلوساكسونية، فإن المؤسسة تعمل على إبرام اتفاقية تعاون مع أرشيف كندا بغرض الاستفادة من دورات تكوينية فيما يتعلق بالتدبير الإلكتروني للوثائق وأنظمة الأرشفة الإلكترونية.

ثانيا. الحكامة

➢ **بخصوص عدم استفادة حكامة المؤسسة من دعم جهاز مشترك بين الوزارات**

تطالب المؤسسة بإحداث هذا الجهاز منذ دورة مجلسها الإداري لشهر ماي 2012 دون جدوى. لكن يبدو أن الطلب قد وجد مؤخرا استجابة لدى الأمانة العامة للحكومة، ومن المنتظر أن إحداث مجلس وطني للأرشيف خلال سنة 2017.

➢ **بخصوص عدم توفر المؤسسة على مخطط ثلاثي السنوات**

بدأ العمل بمخطط ثلاثي السنوات منذ انعقاد المجلس الإداري للمؤسسة في 22 دجنبر 2015.

➢ **بخصوص عدم إحداث لجنة التدقيق**

سيعرض المشروع على المجلس بمجرد توفر المؤسسة على الأطر المؤهلة للقيام بتلك المهمة.

➢ **فيما يخص الإطار التنظيمي**

إن الإطار التنظيمي الحالي عبارة عن أمر واقع فرضته مصالح المالية على المؤسسة حتى تنطلق دون تأخير، وهو مختلف تماما عن الاقتراح الذي عرض عليها. وسنعمل على إعادة النظر في الهيكل التنظيمي الحالي لإدراج الوحدات الخاصة بالرقابة والتكوين والشؤون القانونية والجماعات الترابية، مع توصيف دقيق لكل الوظائف.

ثالثا. الموارد

1. الموارد البشرية

النظام الأساسي لمستخدمي أرشيف المغرب تحكمت في وضعه ظروف نشأة المؤسسة بعد أكثر من ثلاث سنوات من صدور القانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف. وصيغته الحالية معدلة عن المشروع الأصلي المصادق عليه خلال الدورة الأولى للمجلس الإداري بتاريخ 24 غشت 2011. لذلك يبقى نظاما غير منصف مقارنة مع حجم وجسامة المهام الموكلة لهذه المؤسسة ويفتقر إلى الحوافز الممنوحة لمستخدمي مؤسسات عمومية مماثلة. وما فتئت إدارة المؤسسة تبذل قصارى جهودها بتنسيق مع الجهات المعنية لتجاوز نقائصه وتطويره لاستقطاب الكفاءات والأطر المتمرسة على تدبير الوثائق والأرشيف من أجل مراكمة خبرات ومهارات على مستوى الممارسة الأرشيفية وإغناء تجربة مستخدميها الحديثي العهد بالعمل الميداني، والرفع من أدائهم المهني. إن التدبير التوقعي للموارد البشرية يبقى محدودا ويقتصر على تلبية أدنى الحاجات الملحة من الأطر وأعوان، وذلك في انتظار تشييد مقر ملائم يحتضن مرافق المؤسسة ويسمح ببرمجة حاجياتها من التوظيف والتكوين على مدى سنوات متعددة لشغل الوحدات المتوقع إدراجها

في هيكلها التنظيمي انسجاما مع تنامي أنشطتها وتطور مهامها. إلا أن ذلك لم يحل دون استفادة عدد من مستخدميها في إطار الشراكة والتعاون من دورات تدريبية متخصصة خارج المغرب ومن حصص تكوينية نظمت بمقرها تحت إشراف خبراء ومختصين في مجال الأرشيف. وسيتعزز هذا المسار ببرمجة دورات تكوينية لفائدة مختلف فئات المستخدمين خلال السنوات القادمة.

2. الموارد المالية

بخصوص المحاسبة العامة التي تنص عليها المادة السابعة من النظام المالي والمحاسبي للمؤسسة، تؤكد هذه الأخيرة أنها، بالنظر إلى الصعوبات التي اعترت نشأتها، فقد اقتصرت في البداية على مسك المحاسبة التي تدبر الميزانية المخصصة للمؤسسة (une comptabilité budgétaire). في حين سيتم بداية سنة 2017 الإعلان عن طلب عروض أثمان المتعلقة ب:

- المواكبة المحاسباتية ومسك المحاسبة العامة للسنوات الممتدة من 2012 إلى 2017؛
- إعداد دليل المساطر المحاسباتية.

ومن المرتقب أن تبدأ المؤسسة العمل بهذه الوسائل في منتصف السنة القادمة.

3. الموارد المادية والمعلوماتية

صحيح أن الأرشيف هو "أولا وقبل كل شيء عبارة عن مقر وبنايات". ولذا فعدد كبير من المشاريع التي ننوي إنجازها تصطدم بواقع الفضاء الذي يأوي المؤسسة حاليا والذي لا يوفر فرص النجاعة في المهام المنوطة بمؤسسة استراتيجية كأرشيف المغرب.

وأما نظام المعلومات الذي من شأنه ضمان تدبير عصري ورشيد للشؤون الإدارية والمهنية للمؤسسة، فجزء كبير من هذا النظام موجود حاليا بالمؤسسة، ويبقى جزء خاص بالشؤون المهنية للمؤسسة سيتم اقتناؤه على مراحل.